

Distr.: General
7 September 2009
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة
المعني بالآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ اتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
والبروتوكولات الملحقه بها

فيينا، ٢٨-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في الآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها

تجميع التعليقات ووجهات النظر الواردة من الدول الأعضاء بشأن
الآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٣	ثانياً- مناقشة الحاجة إلى آلية الاستعراض
٤	ثالثاً- طبيعة الاستعراض وطرائقه



الصفحة

٤	ألف - طبيعة الاستعراض
٥	باء - طرائق الاستعراض
٧	جيم - المعلومات التي يستند إليها الاستعراض
٨	دال - دور الأمانة
٨	رابعاً - المبادئ التي تقوم عليها آلية الاستعراض
٨	ألف - المبادئ العامة
٩	باء - العلاقة بين آلية الاستعراض والمساعدة التقنية
٩	خامساً - الخلاصة: النقاط ذات الصلة المستخلصة من عمليات استعراض تنفيذ أخرى

أولاً - مقدمة

- ١ - عملاً بأحكام المادة ٣٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن مؤتمر الأطراف مسؤول عن تحسين قدرة الدول الأطراف على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى النهوض بتنفيذ الاتفاقية واستعراضها، وعليه أن يتفق، في جملة أمور، على وضع آليات لبلوغ أهداف الاتفاقية.
- ٢ - وقد قرّر مؤتمر الأطراف، في المقرر ١/٤، أن من الضروري استكشاف الخيارات فيما يتعلق بوضع آلية ملائمة وفعالة لمساعدة المؤتمر لدى استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. وطلب المؤتمر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعقد على الأقل اجتماعاً واحداً لفريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية في فيينا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعلى الفريق بعدئذ أن يقدم تقريراً إلى المؤتمر في دورته الخامسة عن آليات استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.
- ٣ - وطلب المؤتمر، في المقرر ذاته، إلى الدول الأعضاء أن تقدّم تعليقاتها ووجهات نظرها إلى الأمانة تمهيداً لمداوات ذلك الاجتماع، كما طلب إلى الأمانة أن تنسّق عرض وجهات النظر والتعليقات بما يكفل تيسير المداوات. وقد أرسلت مذكرة شفوية بخصوص هذه المسألة إلى الدول الأطراف والدول الموقعة على اتفاقية الجريمة المنظمة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
- ٤ - وتلخّص هذه المذكرة من الأمانة وجهات النظر التي تقدّمت بها ١٩ دولة رداً على المذكرة الشفوية.^(١) وهي تبرز بعض المواضيع التي قد تُطرق في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي من قبيل الفائدة المرجوة من آلية الاستعراض وطبيعتها، والظرائق التي قد يعتمدها الفريق، والمبادئ التي ينبغي أن تقوم الآلية على أساسها.

ثانياً - مناقشة الحاجة إلى آلية الاستعراض

- ٥ - رأت غالبية الدول المحيية أن مسألة وضع آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها مسألة هامة وضرورية. ورأت فرنسا أن أي تأخير في التوصل إلى وضع آلية استعراض سيبدو وكأنه تقصير في تنفيذ الاتفاقية بل وتعبير عن عدم توفر الإرادة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة مكافحة فعالة.

(١) الأرجنتين، إكوادور، بلجيكا، بنما، بيرو، تركيا، جامايكا، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كندا، كولومبيا، المكسيك، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٦- غير أن الصين رأت أن لا حاجة في الوقت الراهن إلى آلية استعراض. وهي ترى أن معدل الاستجابة بشأن الاستبيان والقائمة المرجعية ما زال منخفضاً جداً. ومن ثم فإن أكثر المسائل إلحاحاً هي تحسين منهجية جمع البيانات لتكوين صورة أوضح عن تنفيذ الدول للاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. إذ ينبغي ألا يقرر مؤتمر الأطراف ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى آلية استعراض وما ينبغي أن تكون خصائصها إلا بعد التوصل إلى فهم وفحص كاملين لصعوبات التنفيذ.

٧- ورأت غالبية الدول المحيية أن الاستعراض المتعمق يشجع على التنفيذ الفعال للاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها. وهو يساعد أيضاً على إذكاء الوعي بخصوص الاتفاقية وعلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وأكد العديد على أن آلية الاستعراض ستكون وسيلة هامة لمعرفة الصعوبات التي تُصادف في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها وللتغلب على تلك الصعوبات. ورأت تركيا مثلاً أن آلية الاستعراض تكفل أن المساعدة التقنية تلي حقاً الاحتياجات ذات الأولوية. وأكدت اليابان على أن هذه الآلية تزيد من كفاءة المساعدة التقنية.

ثالثاً- طبيعة الاستعراض وطرائقه

ألف- طبيعة الاستعراض

٨- أكد معظم الدول المحيية على ضرورة تعزيز سلطة مؤتمر الأطراف وعلى ضرورة أن تكون آلية الاستعراض تحت إشرافه حصراً وأن تبقى عملية حكومية دولية.

٩- ورأت غالبية الدول المحيية أن آلية استعراض وحيدة، تشمل الصكوك القانونية الأربعة (الاتفاقية والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها)، ستكون أكثر تماسكاً وأيسر استعمالاً. ورأت الصين ضرورة تجنّب ازدواج عمليات الاستعراض تخفيفاً للعبء الملقى على عاتق الدول. ورأت فرنسا أن وضع أربع آليات منفصلة ينطوي على محذور النيل من عملية الاستعراض بأكملها. وقالت إن التحدي الرئيسي يكمن في تحديد أعضاء فريق من الخبراء القادرين على معالجة كل المواضيع التي تشملها الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

١٠- ومن جهة أخرى، رأت إكوادور والفلبين أن الأمر يستدعي أربع آليات استعراض منفصلة لكي تؤخذ في كامل الحسبان مختلف المسائل التي تتناولها الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. ولمواجهة هذا التحدي، اقترح البعض (المكسيك وبنما ورومانيا) وضع آلية واحدة تتضمن عدة آليات فرعية، أو فصول، تتناول المواضيع المتصلة بكل من الصكوك الأربعة.

١١ - واقترحت أطراف أخرى المضي خطوة تلو أخرى. فقد رأت اليابان مثلاً أن يعمد الاستعراض في بادئ الأمر إلى التركيز على عدد محدود من الأحكام ثم يتوسع في نطاقه تدريجياً. واقترحت فنلندا تقسيم الاستعراض إلى دورات بحيث تتألف كل دورة من عدة مراحل تشمل كل منها جملة من المسائل. واقترحت أيضاً تجميع المسائل المعالجة في كل مرحلة تبعاً لفئة السلطة الوطنية المختصة المعنية بتوفير الردود، كالسلطة القضائية وسلطة إنفاذ القوانين وسلطة الحدود والهيئات الطبية وهيئات الرعاية الاجتماعية، وذلك تجنباً لمصاعب تجميع الردود عبر المؤسسات. ورأت كولومبيا ضرورة أن يكون هيكل آلية الاستعراض مرناً. فهي ترى أن على كل دولة أن تقرر وقت التقييم ما إذا كانت تريد تقييم تنفيذها لجميع الصكوك أم لبعضها فقط. ويمكن بذلك أيضاً مراعاة أوضاع بعض الدول الأطراف في الاتفاقية دون أن تكون أطرافاً في البروتوكولات.

١٢ - وفي نهاية الأمر، رأى العديد من الدول المحيية أن هذه العوامل تعتمد إلى حد كبير على نوع الاستعراض الذي يستقر عليه القرار. وفي هذا الصدد، رأت المكسيك فائدة التجارب المكتسبة في إطار صكوك دولية أخرى. ورأت على وجه الخصوص أن عملية الاستعراض التي أطلقتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات برعاية منظمة الدول الأمريكية تنطوي على جوانب هامة يمكن الاستفادة منها لدى تصميم آلية الاستعراض لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقه بها. وشددت جامايكا أيضاً على أهمية الاستفادة الكاملة من إمكانات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقه بها.

باء - طرائق الاستعراض

١٣ - رأى العديد من الدول المحيية ضرورة أن تقوم آلية الاستعراض على مبدأ استعراض الخبراء الأنداد. وفي هذا الصدد، قدّمت فنلندا وفرنسا وصفاً مفصلاً جداً للخطوات الممكنة في إطار عملية الاستعراض.

١٤ - ومن وجهة نظر فنلندا، يقوم خبراء دوليون (تعيّنهم دولتان أحياناً أو أكثر من الدول الأطراف في كل حالة على حدة) باستعراض نتائج عملية تقييم ذاتي تقوم بها الدولة قيد الاستعراض. ويشمل ذلك زيارة قطرية يقوم بها الخبراء، ما لم يتقرر استثنائياً أن لا داعي لها. ورأت فنلندا، انطلاقاً من تجربتها، أن هذه الزيارات القطرية تمكّن مزيداً من التفاعل بين الخبراء القائمين بالاستعراض وخبراء الدولة قيد الاستعراض، مما يفسح المجال أمام عملية تعلّم يستفيد منها الطرفان. وأكدت أيضاً على أن هذه الطريقة تتمخض غالباً عن حلول تصادف

أثناء التنفيذ. وتحديث تركيا عن مفهوم مماثل، حيث ينبغي إجراء الزيارات القطرية على نحو يشجع الحوار الفعال والبناء بين الخبراء.

١٥- وتشبه الطريقة التي اقترحتها فرنسا تلك التي وصفتها فنلندا. حيث ينبغي تحليل الردود على وسائل الإبلاغ، كالاستبيان أو القائمة المرجعية أو برنامج حاسوبي شامل، على يد فريق من الخبراء، يشمل على الأقل خبيراً من نفس المجموعة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة قيد الاستعراض. ورأت كولومبيا أيضاً أهمية مشاركة خبراء من نفس الإقليم. وكخطوة تالية يتعين إجراء حوار متعمق بين ممثلي الدولة قيد الاستعراض وفريق الخبراء. ويمكن إجراء الزيارات الميدانية لجمع المزيد من المعلومات حسب الحاجة، رهناً بموافقة الدولة المعنية. وترى فرنسا أن تحتتم عملية الاستعراض بإعداد تقرير بذلك.

١٦- ورأت فرنسا ضرورة أن يعتمد فريق الخبراء أولاً إلى إحالة مشروع تقرير إلى الدولة قيد الاستعراض، للتعليق عليه، قبل اعتماد أي تقرير نهائي. والغرض من التقرير النهائي تقييم مواطن القوة والضعف في الإطار الذي تضعه الدولة لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. ويتضمن هذا التقرير أيضاً الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلاً عن أنه يحدد الأولويات الرامية إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها والاحتياجات المقابلة من المساعدة التقنية.

١٧- وترى فرنسا أنه يمكن أن يتضمن التقرير، إذا دعت الحاجة، قائمة بتوصيات ترمي إلى تيسير التنفيذ. وفي هذه الحالة يتعين على الدولة قيد الاستعراض أن تحيط فريق الخبراء ومؤتمر الأطراف علماً بالتدابير المتخذة للعمل بهذه التوصيات. وأيدت المكسيك وبيرو وتركيا فكرة صياغة توصيات لتنظر فيها الدولة المعنية. وشددت المكسيك على ضرورة أن تكون التوصيات بناءة ولبقة بحيث تمكن الدولة المعنية من تلقي التعليقات في هذا الشأن. وأكدت تركيا على أن للتشاور مع الدولة المعنية أهمية حاسمة لضمان تبنّيها للاستنتاجات وما قد يقترن بها من توصيات.

١٨- وأخيراً أيدت فرنسا فكرة استحداث هيئة تتألف من خبراء تعينهم الدول الأطراف تعكف على دراسة التقارير النهائية وتصوغ تقريراً موجزاً يتضمن توصيات لينظر فيها مؤتمر الأطراف. وتتناول هذه التوصيات الأولويات الرامية إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، والتدابير التي تعتبر ضرورية لتحقيق هذا الهدف، والاحتياجات من المساعدة التقنية. ويعتبر التقرير الذي تعدّه الهيئة المذكورة وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر الأطراف، ويكون بهذه الصفة في متناول الجمهور.

جيم - المعلومات التي يستند إليها الاستعراض

١٩- أفضت مناقشة طرائق الاستعراض إلى التساؤل عن المعلومات التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان كجزء من عملية الاستعراض. ورأى العديد من الدول المحيية في الاستبيان والقائمة المرجعية مصدراً قيماً من مصادر المعلومات ومنطلقاً لا بأس به لتجميع المعلومات. ورأت الصين أن أي آلية للاستعراض ينبغي أن تستند حصراً إلى المعلومات التي توفرها مباشرة كل دولة إلى مؤتمر الأطراف.

٢٠- ورأى عدد من الدول أن الاستبيان والقائمة المرجعية نقطة انطلاق لا بأس بها، ومع ذلك لا يمكن اعتبارهما بديلاً عن مصادر أخرى للمعلومات. ورأت كندا أن الاستعراض يحتاج إلى معلومات من مصادر شتى، بما فيها المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات التي يقدمها المجتمع المدني. ورأت فنلندا أيضاً ضرورة بذل الجهود لتشجيع مشاركة دوائر البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية تجميع المعلومات، شريطة أن تكون كل المعلومات المستخدمة في التقارير القطرية ذات مصداقية ويعتمد عليها. وفي نفس السياق، اقترحت فرنسا أن تتمكن الدولة الطرف قيد الاستعراض من تقديم تعليقاتها بخصوص أهمية المعلومات المستقاة من مصادر أخرى.

٢١- وشدد عدد من البلدان أيضاً على أن استعمال المواد المعدة في إطار عمليات استعراض أو دراسات أخرى قد يساعد على تجنب ازدواج الجهود دون داع. وفي هذا الصدد أشارت الأرجنتين وفرنسا إلى علاقة التآزر بين آلية الاستعراض في إطار اتفاقية الجريمة المنظمة ومثيلتها في غيرها من الأطر الدولية والإقليمية. وكذلك رأت فنلندا أن المعلومات التي جمعت بشأن استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يمكن استعمالها دون عناء في إطار استعراض اتفاقية الجريمة المنظمة. واقترحت بنما أيضاً أن تشمل آلية الاستعراض دراسة استقصائية لكل من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتصورات الفساد وتغلغل الجريمة المنظمة، بينما رأت المكسيك ضرورة إجراء تحليل لمسألة الجريمة المنظمة في مختلف مناطق العالم.

دال - دور الأمانة

٢٢- أوصت جميع الدول المحيية بأن تضطلع الأمانة بدور هام في دعم وتيسير عملية الاستعراض. ورأى بعض الدول ضرورة أن تشارك الأمانة في تحليل المعلومات المجمعة. وأشارت فنلندا إلى ضرورة أن تساعد الأمانة في تجميع وتعميم التقييمات الذاتية إلى جانب اتخاذ كل الترتيبات العملية لإجراء عمليات الاستعراض القطرية. ورأت فنلندا أن على الأمانة

أيضاً أن تقوم، إلى جانب الخبراء، بإعداد تقارير تقدمها لفريق يُعنى باستعراض التنفيذ، ويقوم بدوره برفع تقرير عن أعماله إلى مؤتمر الأطراف. وأخيراً رأت اليابان أن عملية الاستعراض ينبغي أن تقوم بما الأمانة في حدود الموارد القائمة. وأكدت شيلي على ضرورة أن تتوفر للأمانة الموارد اللازمة لتعزيز برامجها في مجال التعاون التقني.

رابعاً- المبادئ التي تقوم عليها آلية الاستعراض

ألف- المبادئ العامة

٢٣- أشار العديد من الدول إلى الخصائص والمبادئ التي تتسم بها آلية الاستعراض المبينة في القرارين ١/١ و ١/٢ الصادرين عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، أكد بعض الدول على ضرورة ألا تؤدي آلية الاستعراض إلى أي شكل من أشكال الترتيب (إكوادور والفلبين)، بل ينبغي لها أن تعزز تبادل الممارسات الجيدة وأن تساعد على حل مشكلات التنفيذ على الصعيد العملي. كما ينبغي أن تتسم الآلية بالنزاهة والكفاءة والشفافية والمرونة والموثوقية. وألحّت بيرو أيضاً على ضرورة أن تكون آلية الاستعراض شمولية بحيث يشارك في عملية الاستعراض جميع المؤسسات ذات الصلة.

٢٤- وعلاوة على ذلك، أكدت الصين وكولومبيا على ضرورة أن تحترم أي آلية للاستعراض مبدأ سيادة الدول. وكذلك رأت كولومبيا والفلبين ضرورة ألا تكون آلية الاستعراض تدخلية. وشددت الصين على ضرورة عدم إفشاء البيانات المجمعة أو استعمالها لأغراض التدخل المغرض في الشؤون الداخلية. وأوصت الفلبين أيضاً بأن تحرص الأمانة على بقاء المعلومات المقدمة طي الكتمان، وأن تقتصر المعلومات المتاحة للدول الأطراف الأخرى على الدروس المستخلصة وعلى أفضل الممارسات. وعلى هذا النحو، أكدت بنما على ضرورة أن توضع المعلومات المجمعة في متناول أعلى السلطات في الدولة (أي رئيس الدولة ورئيس المجلس النيابي ورئيس المحكمة العليا والمدعي العام)، ومن ثم يقرر كل من هذه السلطات ما إذا كان ينبغي تقاسم المعلومات أم لا. أما فنلندا فقد رأت أن التقارير ينبغي أن تكون في متناول الجمهور، رهناً بموافقة البلد قيد الاستعراض. وينبغي على الأقل أن تكون التقارير متاحة لأعضاء فريق استعراض التنفيذ وكذلك للدول الأطراف الأخرى.

باء- العلاقة بين آلية الاستعراض والمساعدة التقنية

٢٥- رأى العديد من الدول أن من المزايا الهامة لآلية الاستعراض أنها تساعد على تيسير تحديد الاحتياجات في مجال المساعدة التقنية. ومن ثم رأى العديد من الدول المحيية ضرورة إقامة علاقة بين آلية الاستعراض وتحديد الاحتياجات في مجال المساعدة التقنية. وأكدت اليابان على أن الغرض من آلية الاستعراض ليس هو انتقاد بلدان بعينها بل تحديد الاحتياجات وتعزيز كفاءة المساعدة التقنية. ورأت إكوادور وبيرو أيضاً أن آلية الاستعراض تتيح فرصة لتعزيز التعاون التقني فيما يتعلق بالاتفاقية والبروتوكولات الملحقه بها. وأوصت فرنسا بأن يكون ملخص الاحتياجات من المساعدة التقنية في التقرير القطري النهائي أساساً لتقديم المساعدة التقنية لاحقاً. وأكدت على إمكانية الإفصاح عن الاحتياجات من المساعدة التقنية بالنسبة إلى كل مرحلة في عملية الاستعراض، بدءاً من ملء استمارات الإبلاغ إلى الحوار مع فريق الخبراء وتقديم التعليقات على مشروع تقريره.

٢٦- وفي هذا الصدد، اقترحت بنما أن يشمل الاستعراض وصفاً للموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ الاتفاقية ووصفاً للموارد المخطط لها في إدارات الأمن العام والدفاع الوطني والقضاء. ورأت كولومبيا ضرورة أن تكون هنالك علاقة مباشرة بين آلية الاستعراض وتقديم المساعدة التقنية، إذ ينبغي توفير المساعدة التقنية الفورية والفعالة للتغلب على الصعوبات التي تصادف أثناء الاستعراض، على افتراض أن الدولة المعنية توافق على ذلك.

٢٧- ورأت شيلي والصين ضرورة ألا تكون المساعدة التقنية مشروطة بوفاء دولة ما بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأوصت بنما أيضاً بألا يتأثر قرار تقديم المساعدة التقنية لدرجة مفرطة بنتائج عملية الاستعراض.

خامسا- الخلاصة: النقاط ذات الصلة المستخلصة من عمليات

استعراض تنفيذ أخرى

٢٨- رأت غالبية الدول المحيية أن آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد وآلية استعراض اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عمليتان مترابطتان، وفي بعض الجوانب متكاملتان. ورأت غالبية الدول أن المناقشات بشأن الآلية الممكنة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقه بها تستفيد من المناقشات الحكومية الدولية التي دارت بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. ورأت كندا أن ما تحقق فيما يتعلق بوضع آلية استعراض في سياق الفساد يمثل خبرة قيّمة بحيث تفيد الدروس المستخلصة في تطور

المناقشات في سياق الجريمة المنظمة. ويؤمل أن يساعد ذلك على تركيز المناقشات وتسخير ما تحقق من نجاح في سياق الفساد.

٢٩- ورأت فنلندا وتركيا ضرورة أن تسترشد آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة بما تمخضت عنه المناقشة التي دارت بخصوص تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. ورأت بلجيكا وفرنسا أيضاً أن من اليسير أن يكيّف الإطار المرجعي المتفاوض عليه حالياً لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد لتوائم سياق الجريمة المنظمة، بينما رأت اليابان من الطبيعي استخدام آلية استعراض واحدة لكلتا الاتفاقيتين.

٣٠- وحذرت الأرجنتين من مغبة اقتباس آلية الاستعراض التي نوقشت في سياق الفساد وتطبيقها تلقائياً في إطار الجريمة المنظمة. ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن آلية الاستعراض ينبغي أن تفصّل بما يلائم النطاق المحدد للاتفاقية وأهدافها وأحكامها. ورأت الفلبين أن آلية الاستعراض التي وضعت لاتفاقية مكافحة الفساد ينبغي أن تؤخذ بمثابة مرجع للمناقشة لا أكثر. ورأت المكسيك والولايات المتحدة أن الدروس الهامة والتوصيات التي أفرزها برنامج الاستعراض التحريبي الذي أطلق بشأن اتفاقية مكافحة الفساد ستكون مفيدة جداً في معرض التفكير في وضع آلية استعراض لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها.

٣١- وفي هذا الصدد، أعربت هولندا عن ترددها في اتخاذ قرارات بخصوص آلية الاستعراض لاتفاقية الجريمة المنظمة قبل أن يتوفر المزيد من المعلومات عن التجربة والقيمة المضافة المكتسبة من آلية استعراض الفساد. ورأت ضرورة تجنب ازدواج الجهود في وضع هذه الآليات لأنها تستهلك الكثير من الموارد بالنسبة للأمانة والدول الأطراف على السواء. ورأت أن الحاجة تدعو إلى المزيد من التدابير العملية لتحسين التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. وأوصت بلجيكا بأن تأخذ مناقشة آلية الاستعراض في الحسبان التوصيات التي سبق وأن تقدّمت بها أفرقة عمل أخرى، ولا سيما توصيات الفريق العامل المعني بالالتجار بالأشخاص فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول.

٣٢- وفي حال الاتفاق على آلية الاستعراض، رأت كندا أن هذه الآلية ينبغي ألا تقل من حيث الحزم والشمول عن أي آلية استعراض يُتفق عليها في سياق الفساد. وأي آلية دون ذلك قد تنال من جدوى العمليات، سواء في سياق الجريمة المنظمة أم في سياق الفساد، وقد يكون لها أثر في نهاية المطاف على تنفيذ الصكوك القانونية ذاتها.